



إلى:

فخامة رودريغو دوتيرتي ، رئيس الجمهورية

نسخة ل :

السيد ديوسدادو إم بيرالتا ، رئيس المحكمة العليا للفلبين

Board

Maha Abdullah
Cairo Institute for Human
Rights Studies,
Palestine

Binota Moy Dhamai
Asia Indigenous Peoples Pact,
Thailand

Irene Escorihuela Blasco
Observatori DESC,
Spain

Priyanthi Fernando
International Women's Rights
Action Watch Asia Pacific,
Malaysia

Fernanda Hopenhaym
Project on Organizing,
Development, Education, and
Research,
Mexico

Ryan Schlieff
International Accountability
Project,
USA

S'bu Zikode
Abahlali baseMjondolo,
South Africa

Chris Grove
Executive Director

السيد ميناردو جيفارا ، وزير العدل

السيد خوسيه لويس مارتن جاسكون ، رئيس لجنة حقوق الإنسان

السيدة ماري لولور ، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق
الإنسان

الدكتورة أنيبس كالامارد ، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج
القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

السيدة فيونوالا ني أولين ، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق
الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب

السيد كليمان نيالتسوسي فول ، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في حرية
التجمع السلمي وتكوين الجمعيات

السيدة لي تومي ، رئيسة - مقررة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

السيدة إيلينا شتاينرت ، نائبة رئيس فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

23 مارس 2021

فخامة الرئيس،

نكتب لفخامتكم بالنيابة عن الشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التي تتكون من أكثر من 280 منظمة ومدافعين في 75 دولة ، مكرسة لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال حقوق الإنسان.

نكتب إليكم للإعراب عن قلقنا العميق بشأن عمليات القتل خارج نطاق القضاء الأخيرة لتسعة من المدافعين عن حقوق الإنسان واعتقال أربعة آخرين على الأقل فجر يوم الأحد 7 مارس 2021 ، والتي يشار إليها الآن باسم أحداث الأحد الدامي وكذلك الاعتقال الأخير لرينالدين تيجيرو.

كان إيمانويل "ماني" أسونسيون منسقًا لبيان كافيت (BAYAN-Cavite) وناشطًا في مجال حقوق العمال يحظى باحترام كبير. قُتل بست رصاصات من طرف شرطة كالابارزون خلال مدهمة بدون إذن قضائي في مكتب مساعدة العمال في داسماريناس ، كافيت. استُخدمت مذكرة تفتيش في مدهمة منزل عائلته في بلدة أخرى ، حيث ورد أن فريق المدهمة التابع للشرطة وضع مسدسًا وذخيرة. كان الزوجان ، أنا ماري "تشي" إيفانجليستا وأرييل إيفانجليستا ، من الصيادين وقادة أوجنايان نج مامامين لمان سا باغواواسك نغ كالسكان عند كالوبان في باتانجاس¹ . قُتلوا خلال مدهمة للشرطة لمنزلهم وتركوا وراءهم طفل يبلغ من العمر 10 سنوات. كان ملفين داسيجاو عضوًا في جماعة فقراء الحضر وحقوق الإسكان، Sikkad K3، في مونتابان. وقد قُتل رفقة مارك باكاسنو ، عضو سيكاد K3 خلال غارات مشتركة للشرطة والجيش في مونتابان، ريزال. تم إطلاق النار على باكاسنو سبع مرات على الأقل ، بينما تم مدهمة منزله في وقت واحد تقريبًا مع الغارة التي نُفذت على منزل داسيجاو. قُتل الأشقاء ومزارعي الموز الأصليين ، أبنر إستو وإدوارد إستو ، في رودريغيز ، ريزال خلال مدهمات الشرطة. قُتل المدافعتان عن حقوق الإنسان من السكان الأصليين في دومغات ، بوروي ديلاكروز وراندي "بالونغ" ديلاكروز على أيدي الشرطة في تانا، ريزال. وبحسب ما ورد، عرقلت الشرطة عمدًا الأقارب من المطالبة بجثث أحبائهم في ست من الحالات التسع على الأقل عن طريق العقبات الإدارية والمضايقات.

بالإضافة إلى عمليات القتل، تم اعتقال العديد من النشطاء، بمن فيهم نيمفا لانزanas من منظمة كاراباتان العضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تعمل نيمفا كمساعدة قانونية في كاراباتان ، وتقدم الدعم للسجناء السياسيين، وهي عضو في كاباتيد (Kapatid)، وهي منظمة لعائلات السجناء السياسيين. تم سجن نجل نيمفا بتهم ملفقة مماثلة. كانت مع أحفادها الثلاثة الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 9 و 11 عامًا ، عندما داهمت الشرطة منزلها. وبالمثل، تم اعتقال ثلاثة نشطاء في مجال حقوق

¹ Ugnayan ng Mamamayan Laban sa Pagwasak ng Kalikasan at Kalupaan (UMALPAS KA) in Batangas

العمال. إستيبان "ستيف" ميندوزا ، نائب الرئيس وشريك قانوني في OLALIA-Kilusang Mayo Uno ، وإليزابيث "ماجس" كامورال ، والمتحدثة باسم Bayan-Laguna والرئيسة السابقة لنقابة العمال في F-Tech Inc. الموجودة في بينان، لاغونا، ويوجين أوجينيو، وهو عضو في فرع ريزال في اتحاد الوحدة والاعتراف والتقدم لموظفي الحكومة (COURAGE) ، في مدينة أنتيبولو، أنتيبولو. تدعي الشرطة أنها ألقَت القبض على مجموع ستة أشخاص وأن تسعة آخرين "طلقاء".

في جميع عمليات القتل والاعتقالات، ذكرت الشرطة أوامر التفتيش كمبررات قانونية للمداهمات.

في حوالي الساعة الخامسة صباحًا يوم 21 مارس 2021 ، قُبض على رينالين تيجيرو ، شبه قانونية لدى كاراباتان و البالغة من العمر 25 عامًا، في غارة مشتركة للشرطة والجيش في بارانغاي لاباسان، كاجايان دي أورو. واحتُجزت بمعزل عن العالم الخارجي لمدة يوم بعد اعتقالها. وأكدت الشرطة المحلية في وقت لاحق اعتقالها ومكان وجودها. تواجه رينالين تيجيرو تهمة ملفقة تتعلق بالقتل والشروع في القتل ، لكنها لم تحصل على مذكرة إحصار ولم يُسمح لها بالمشاركة في التحقيقات الأولية مما حرّمها من إمكانية إثبات براءتها. كما حُرمت من إمكانية دفع الكفالة. واجهت رينالين تيجيرو تهمةً جنائيةً ملفقة في ثلاث مناسبات في الماضي، وقد تم رفضها جميعًا، ويبدو أن هذه محاولة أخرى لتجريمها بسبب عملها المشروع في مجال حقوق الإنسان.

هذه الهجمات الأخيرة هي الأحدث في نمط مقلق للغاية ومتواصل من التجريم والعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين. بالإضافة إلى عمليات القتل التي وقعت في 7 مارس / آذار 2021 ، وقعت عدة عمليات قتل في الآونة الأخيرة. خلال شهر ديسمبر 2020 وحده ، قُتل خمسة من عمال مزرعة المانجو في مذبحه باراس في باراس، ريزال ، كما قُتل تسعة من قادة توماندوك واعتقل 17 منهم في مذبحه توماندوك في باناي. يتم تسليط الضوء باستمرار على الفلبين كواحدة من البلدان التي يُقتل فيها معظم المدافعين عن حقوق الإنسان سنويًا. وفقًا لعضو الشبكة العالمية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كاراباتان، حتى ديسمبر / كانون الأول 2020 ، قُتل 197 مدافعاً عن حقوق الإنسان في الفلبين منذ أن تولى فخامتكم، الرئيس رودريغو دوتيرتي، منصبه. وبالمثل، أظهرت المؤسسة الدولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (فرونت لاين ديفنדרز) ، العضو في الشبكة العالمية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في تحليلها العالمي لعام 2020 أن ما لا يقل عن 25 من المدافعين عن حقوق الإنسان قتلوا في الفلبين العام الماضي². هذا يضع الفلبين في المرتبة الثانية بعد كولومبيا من حيث قتل المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

سلط تقرير صادر عن مكتب المفوض(ة) السامي(ة) للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، صدر في يونيو 2020 ، الضوء أيضًا على سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك عمليات القتل المنهجية

² فرونت لاين ديفنדרز (2020): التحليل العالمي 2020. متاح على

https://www.frontlinedefenders.org/sites/default/files/flid_global_analysis_2020.pdf

والواسعة النطاق للمدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين³ مع الإفلات من العقاب. في أبريل / نيسان 2020، أعرب تسعة من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، في رسالة إلى السلطات ، عن قلقهم بشأن عمليات القتل والتهديد والاعتقال وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين⁴. في 18 مارس 2021 ، حثت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان الكونغرس في الفلبين على سن تشريع لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد⁵.

تقع الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين في سياق معادٍ للغاية للمعارضة والدفاع عن حقوق الإنسان. غالبًا ما يتم توجيه الخطاب الضار والتجريم إلى أولئك الذين يتحدثون عن حقوق الإنسان ويدافعون عنها. وكثيرا ما تتبع هذه التهديدات اعتقالات أو أعمال عنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. على الأقل في بعض الحالات ، يأتي هذا الخطاب من أعلى مستويات الحكومة. وقعت الهجمات الأخيرة بعد يومين فقط من ظهور فخامتكم، الرئيس رودريغو دوتيرتي، في 5 مارس 2021 ، وإصدار أمر للشرطة والجيش في الفلبين بإطلاق النار للقتل إذا واجهوا "متمردين شيوعيين"⁶. كما ذكرنا سابقًا ، أفاد الشهود أن الشرطة زرعت أسلحة و متفجرات بعد عمليات القتل والاعتقالات في 7 مارس 2021، للتلميح إلى الصلات بين المدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات المتمردة. وبحسب ما ورد ، يشمل ذلك وضع أسلحة وقنبلة يدوية في منزل نيمفا لانزاس البالغة من العمر 61 عامًا أثناء اعتقالها.

العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين قُتلوا واعتقلوا في 7 مارس 2021 كانوا ضحايا لما يسمى بممارسة "العلامات الحمراء" من قبل السلطات في الفلبين. العديد من النشطاء ، بعد تعرضهم ل "وضع علامة حمراء" أو تم تصنيفهم على أنهم شيوعيون أو إرهابيون ، قُتلوا أو تلقوا تهديدات بالقتل أو تهديدات بالعنف الجنسي. في تقريرها الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، ذكرت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان أن "وضع العلامات الحمراء" يمثل تهديدًا خطيرًا لسياق محدد في الفلبين والذي سبق في كثير من الأحيان مقتل العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد⁷.

في مايو 2020 ، نظمت فرقة العمل الوطنية لإنهاء الصراع المسلح الشيوعي المحلي (NTF-ELCAC) اجتماعًا مع 80 عضوًا من سيكاد (Sikkad) ، واهتمتهم بالتعاطف مع الحزب الشيوعي ، الحزب الشيوعي الفلبيني -

³المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2020) حالة حقوق الإنسان في الفلبين. متاح على

<https://www.ohchr.org/Documents/Countries/PH/Philippines-HRC44-AEV.pdf>

⁴ <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25149>

⁵المفوضية السامية لحقوق الإنسان (18 مارس 2021): الفلبين: خبير بحث الكونغرس على سن قانون المدافعين عن حقوق الإنسان. متاح على

<https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26914&LangID=E>

⁶ الجزيرة (10 مارس 2021) "مرعبة": الأمم المتحدة تحث على فتح تحقيق في مقتل نشطاء فلبينيين. متاح على

<https://www.aljazeera.com/news/2021/3/10/un-urges-probe-into-killings-of-philippine-activists>

⁷مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (2021): تحذير نهائي: تهديدات بالقتل وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان. تقرير المقررة الخاصة المعنية

بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ، ماري لولور. متاح على <https://undocs.org/A/HRC/46/35>

الجيش الشعبي الجديد - الجبهة الوطنية الديمقراطية (CPP-NPA-NDF)⁸. قُتل أحد المؤسسين لشركة كاراباتان وناشط الإصلاح الزراعي ، راندال "كاراندي" إيشانيس ، وزارا ألفاريز، مديرة الحملة والتعليم السابقة في كاراباتان نيغروس ، في غضون أسبوع واحد خلال أغسطس 2020. وكان كلاهما قد تعرضا سابقًا لوضع "علامة حمراء" وكذلك للتجريم لعمليهما في مجال حقوق الإنسان. كانت رينالين تيجيرو أيضًا ضحية "وضع العلامات الحمراء" بشكل متكرر منذ عام 2016.

وبالمثل، يتم تجريم العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان لعمليهم المشروع في مجال حقوق الإنسان. قبل ثلاثة أيام من مذبحه الأحد الدامي ، في 4 مارس 2021 ، تم القبض على اثنين من النقابيين الآخرين - رامي كوركولون وأرنيدو لاغونياس - في حوادث منفصلة في لاجونا ، دائما بنفس الأسلوب الذي ترتكبه الدولة. لاغونياس هو ضابط نقابي سابق في لاكاس مانغاوانغ ناغاكيسا سا هوندا (LMNH-NAFLU-KMU) و أليانسا نغ مانغاوا سا أنغكلابو (تحالف العمال في الجيوب)، في حين أن كوركولون (Corcolon) هو الأمين العام لاستجابة موظفي نظام المياه (WATER) و عضو المجلس الوطني لمجموعة كوراج (COURAGE).

في 10 ديسمبر 2020 ، تم القبض على سبعة من نشطاء حقوق الإنسان ، المعروفين باسم HRDay7 ، في سلسلة من المداهمات في مدينة ماندالويونغ ومدينة كوزون واتهموا بحيازة أسلحة نارية و متفجرات. ومن بين المعتقلين ستة نشطاء في مجال حقوق العمال من بينهم دينيس فيلاسكو ورودريجو إسباراجو ورومينا أستوديلو ومارك رايان كروز وجويل ديمات وجيمي جريجوريو جونيور من ديفيند جوبز (Defend Jobs) الفلبين. في 5 مارس 2021 ، أُطلق سراح رودريجو إسباراجو والصحفية ليدي آن سالم بعد أن وجدت المحكمة أن التهم الموجهة إليهما تفتقر إلى الجدارة. وبالمثل، تم سجن عضو مجلس كاراباتان الإقليمي، "تيريسيتا" ناول ، منذ 15 مارس 2020 ، بتهم ملفقة تحاول ربطها بأعمال عنف. منذ الشهر الماضي، قام أعضاء NTF-ECLAC بزيارة قادة العديد من النقابات المحلية ، وخاصة في جنوب تاغالوغ ، لوقف أنشطتهم النقابية.

يثير قانون مكافحة الإرهاب لعام 2020 مخاوف جدية فيما يتعلق بضمانات حقوق الإنسان ويمنح الحكومة سلطات مفرطة وغير خاضعة للرقابة لقمع التهديدات المتصورة على أساس تعريف غامض للإرهاب. تم تمرير قانون مكافحة الإرهاب ليدخل حيز التنفيذ في يوليو 2020 ، في خضم جائحة وفي مواجهة معارضة قوية من مختلف القطاعات. تم تقديم ما مجموعه 37 التماسا ضد التشريع لدى المحكمة العليا. وبحسب ما ورد ، أدت القيود خلال جائحة كوفيد19 إلى مزيد من قمع المعارضة.

نود أن نشير إلى أن حكومة الفلبين عليها التزام بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وإعمالها وفقا للمعايير الدولية والقوانين الوطنية.

⁸خابرو بوليدو ورامبو تالابونج (8 مارس 2021). القادة المفقودين: 9 نشطاء قتلوا على يد حكومة دوتيرتي في "الأحد الدامي" ، رابلر. متاح على <https://www.rappler.com/newsbreak/iq/names-activists-killed-by-duterte-government-bloody-sunday-march-7->

على وجه التحديد ، كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، تلتزم الفلبين بدعم حقوق الإنسان التالية، من بين أمور أخرى: الحق في الحياة ؛ الحق في الحرية والأمن الشخصي، بما في ذلك عدم التعرض للاعتقال أو الاحتجاز غير القانونيين أو التعسفيين ؛ والحق في الإجراءات القانونية الواجبة والحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والمساواة أمام القانون والمحاكم والهيئات القضائية، بما في ذلك الحق في جلسات استماع عادلة وعلنية من قبل محكمة مختصة ومستقلة وحيادية منشأة بموجب القانون. يُلزم العهد الدول الأطراف كذلك بضمان سبل الانتصاف المتاحة والكافية والفعالة لانتهاكات الحقوق الواردة في المعاهدة، والتي تستلزم، في جملة أمور، واجب الدولة بإجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة ومستقلة في الانتهاكات المحتملة وتمكين المساءلة الكاملة.

يذكر التعليق العام رقم 36 للجنة حقوق الإنسان بشأن الحق في الحياة بواجب الدولة في احترام الحق في الحياة ويحظر الانخراط في سلوك يؤدي إلى الحرمان التعسفي من الحياة. وبالمثل، يشير التعليق العام إلى التزامات الدول بحماية الأفراد من الأعمال الانتقامية بسبب تعزيز حقوق الإنسان، فضلاً عن الاستجابة بشكل مناسب للتهديدات بالقتل وضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. يذكر التعليق العام أيضًا التأثير على أقارب الضحايا وانتهاكات الحقوق التي قد تنجم عن حرمانهم من الوصول إلى المعلومات وجثة قريتهم⁹.

كما نذكر بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يحدد الالتزامات، من بين أمور أخرى، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية الجميع من أي عنف أو تهديدات أو انتقام أو أي إجراء تعسفي آخر نتيجة أفعاله/ها للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. وهذا يشمل حظر تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو انتهاك معروف لأنظمة العدالة الجنائية يهدف إلى قمع المعارضة. وقد أدانت هيئات حقوق الإنسان الدولية¹⁰ هذا التجريم.

ونريد أيضًا التذكير بالتزامات الدولة على حكومة الفلبين بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الذي صادقت عليه الفلبين. وبالمثل ، صوتت الفلبين لصالح إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ، الذي يحدد المعايير الدنيا لحماية الشعوب الأصلية. أخيرًا ، نود التذكير بأن الفلبين قد صادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

نظرا لخطورة الوضع ، ندعو حكومة الفلبين إلى:

⁹ لجنة حقوق الإنسان ، التعليق العام رقم 36 (2018) على المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، بشأن الحق في الحياة ، الفقرات 7 و 13 و 15 و 17 و 53 و 56 ، متاح على

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/1_Global/CCPR_C_GC_36_8785_E.pdf

¹⁰ انظر ، على سبيل المثال ، تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان ، تقرير ، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ، 2015 ، متاح على

<http://www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/criminalization2016.pdf>

1. وقف قتل المدافعين عن حقوق الإنسان.
2. إجراء تحقيقات فورية وشاملة ومستقلة ونزيهة في عمليات القتل والاعتقال والاحتجاز والتفتيش وغيرها من أشكال اضطهاد المدافعين عن حقوق الإنسان. يجب محاسبة المسؤولين.
3. دعم منح التماس محكمة الحماية القانونية وبيانات المثل أمام القضاء للحصول على الحماية القانونية من قبل كراباتان وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان أمام المحكمة العليا حالياً.
4. ضمان السلامة الجسدية والعقلية والأخلاقية للمدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين ، بما في ذلك ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتلقون تهديدات بالقتل وغيرها من التهديدات، مع مراعاة التهديدات الجنسية التي تتلقاها النساء والتأكد من تلبية الاحتياجات الخاصة للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان.
5. إنهاء الخطاب العدائي وحملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل السلطات الحكومية ، بما في ذلك وضع حد لـ "وضع العلامات الحمراء" على المدافعين عن حقوق الإنسان.
6. وضع حد لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب نشاطهم المشروع في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان المسجونين بتهم ملفقة.
7. العمل فوراً لضمان إلغاء قانون مكافحة الإرهاب.
8. التوقيع على مشروع قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
9. الاعتراف علناً بالعمل المشروع والأساسي الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان لضمان الحقوق المعترف بها دولياً للشعوب الأصلية وحقوق العمال وحقوق الإنسان عموماً في المجتمعات التي تكون فيها الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والبيئية حقيقة واقعة للجميع.
10. احترام الحق في تكوين الجمعيات على النحو المبين في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و 98.

تحياتي الحارة،

كريس جروف
المدير التنفيذي